إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة
- قراءة مقارنة في الوسائل والأهداف -

د/ شاكر ظريف
جامعة مستغانم
Chaker.drif@gmail.com

ملخص:

تهدف الورقة إلى استجلاء حقيقة التفاعل المفترض بين ظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات الجوهرية بينهما، إلا أن بعض المتغيرات الجديدة(المناطق غير المراقبة) قد أحدثت بعض التصدعات في بناء هذه المعادلة، وبدأ الحديث عن "الإرهاب الجديد " و"الجريمة الجديدة"، من حيث أن علاقة الإرهاب بالجريمة تتجه شيئا فشيئا، نحو التقارب والتقاطع مشكلة "مفهوم السلسلة" (The Nexus).

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الجديد، المناطق الغير المحكومة، الدولة الفاشلة، الجريمة الجديدة.

Abstract:

The paper aims to elucidate the fact presumed interaction between the phenomena of organized crime and transnational terrorism, Despite some fundamental differences but The new the areas of uncontrolled variables had caused cracks in building this equation, and started talking about new terrorism and crime, In terms of the relationship of terrorism crime is moving slowly towards convergence and crossover concept The Nexus problem.

Key words: new terrorism; ungoverned areas; failed State; new crime.

ISSN. 2352-975X

مقدمة:

أدى تنامي نشاط الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وتداخل شبكاتهما عبر أنحاء واسعة من العالم، إلى طرح العديد من الافتراضات حول طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرين ومستقبلها، سيما وأن كلا من الإرهاب والجريمة باتا يتشاركان نفس النشاطات تقريبا، ووسائل التحرك وحتى الأهداف في بعض الأحيان، مع الاستفادة بشكل كبير من بعض التحولات التي مست بنية النظام الدولي، خصوصا بتقاسم الإرهاب والجريمة نفس الحيز الجغرافي في بعض مناطق العالم، والتي تعرف ب"المناطق الغير المحكومة"(Ungoverned territories)، كنتيجة للفراغ الذي خلفته بعض الدول الضعيفة والفاشلة وراءها.

وقاد كل هذا الحراك الجديد بين المفهومين إلى إثارة إشكالية مركزية تتمحور حول ما إذا كان القول بوجود تداخل ضمني بين الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة من حيث الوسائل والأهداف، يدفع نحو توحيد مقاربات التصدي لهذين التحديين، أم أن العلاقة بين المتغيرين لم ترق بعد إلى هذا المستوى من التفاعل ؟

أولا: ضبط مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الإرهاب:

- لغة: [1] يثير لفظ"الإرهاب" منذ الوهلة الأولى معاني الخوف أو التخويف، ولفظ إرهاب ومصدره رهب، والذي جاءت مشتقاته في القران الكريم- باعتباره مصدر البلاغة- وهي جميعا تشير إلى تلك المعاني.

- ﴿ وأوفوا بعهدي اوف بعهدكم وإياي فارهبون﴾ (البقرة: 40).
- ﴿واضمم إليك جناحك من الرهب﴾ (القصص: 32).

في قواميس اللغة العربية فقد كان القاسم المشترك فيما بينها هو ذلك المعنى المتعلق بالخوف والتخويف، الرعب، والذعر، أما حين التوجه إلى الله تعالى، فيشمل ازدواجية الخوف والتعظيم، حين يقال: أصابته الرهبة من الله، يكون القصد الخوف والتعظيم والإجلال، ورهب الشيء رهبا ورهبا ورهبة أي أخافه،

ISSN. 2352-975X

أما في القواميس باللغة الأجنبية، فمثلا وردت كلمة الإرهاب في المعاجم الفرنسية، terreur وهي كلمة لاتينية ومشتقة من الفعلين اللاتينيين: tersere وterrer ويعنيان جعل الشخص يرتعب ويرتجف، ومنهما جاء الاسم الفرنسي terreur ومعناه اللغوي: رعب وخوف شديد، اضطراب تحدثه، غير أنه لم ترد التسمية الفرنسية terrorisme، إلا أنه إبان الثورة الفرنسية، وتحديدا 1974 حيث كانت تستعمل في سياق سياسي بحت، إذ تحول مفهومها تحولا عميقا، فولدت مفهوما جديدا ينتمي إليها بحكم الاشتقاق الغوي، ولكنه مستقل عنها تماما بالمفهوم الذي أصبح يدل عليه، وقد أخذت هذه الكلمة معنى جديدا مع نهاية القرن التاسع عشر، بالإشارة للإرهاب الذي تمارسه الدولة، لكن منذ منتصف القرن العشرين، أصبح تخصيص لفظ الإرهاب يشير العنف الذي يمارس ضد الدولة.(2)

وتقريبا على هذا المنوال سارت بقية القواميس(العربية، الانجليزية) بتوسيع كلمة الإرهاب للإشارة إلى العنف والرعب الممارس من طرف ضد طرف آخر، بغية تخويفه، وإجباره على تنفيذ سلوك ما.

-**اصطلاحا**: بدأ استعمال كلمة "الإرهاب" في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير عن أعمال العنف التي تنفذها الحكومات كي تضمن إسكات شعوبها، غير أن الأمر تطور لاحقا، واستخدم لوصف الإعمال العنيفة التي تنفذها جماعات أو أفراد، إلى أن أصبح طريقا أو أسلوبا يريد الفاعل/الفاعلون بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف أن يفرض رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، حفاظا على علاقات اجتماعية قائمة، والعمل على تغييرها وتدميرها.

وقد ذهبت جهات متعددة إلى تقديم تعاريفها للإرهاب، ولم تخل هذه التعريفات من انحيازات قيمية خدمة لمقاصد وأهداف معينة.

فمثلا عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب بأنه: " أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لإغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف، ومهما كانت طبيعة الاعتبارات لهذه الدول".(3)

ISSN. 2352-975X

ويعرف الاتحاد الإفريقي الظاهرة، كأي اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي".[4]

وحسب الميثاق البريطاني والأوروبي عامة، فالإرهاب يمثل استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة أو إرعاب الشعب لأهداف سياسية ودينية وإيديولوجية"، أما التعريف الرسمي للحكومة الأمريكية فيعتبره تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب"[5].

أما "بروس هوفمان" فقد افترض أن الإرهاب هو "تعمد خلق واستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به سعيا للتغير السياسي، حيث أن هوفمان يكيف الإرهاب من خلال الخصائص التالية: التغيير السياسي استعمال العنف والتهديد به كوسيلة ضرورية لخلق أكبر مستوى من الرعب للضغط على النظام السياسي المستهدف".[6]

ويطرح الفقيه "سالدانا" Saldana تعريفين للإرهاب، أحدهما واسع والآخر ضيق، فوفقا للتعريف الواسع يعد من قبيل الإرهاب" كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام، لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام"، أما التعريف الضيق هو أن الإرهاب"كل الأعمال الإجرامية التي يكون فيها هدفها الأساسي نشر الحقوق والرغبة كعنصر مادي".[7]

وبهذا يمكن تعريف الإرهاب، على أنه استخدام منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بصورة تثير الرعب والخوف، وتحدث خسائر في الأرواح والمنشآت وغيرها، وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية وغير سياسية بصورة تتعارض مع أحكام القوانين الداخلية والخارجية.

إذن، يتضح أن أي تعريف لظاهرة إرهابية ما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار اشتمالها على خصائص معينة وهي كالتالي: [8]

- **الخوف والرعب:** فالعمل الذي لا يخلق خوفا ورعبا لدى المجتمع، لا يعد عملا إرهابيا، فقتل المدنيين وتدمير المؤسسات الخدمية يخلق رعبا وخوفا لدى المجتمع، فليس من الضرورة أن يتناول الإرهاب المسؤولين في الدولة.

ISSN. 2352-975X

- **عنف مسلح:** فالاختلاف في الرأي والمشاحنات والمظاهرات السلمية والاعتصام لا يعد إرهابا، فلابد أن يكون العمل الإرهابي عملا مسلحا.

- **تنظيم العمل:** الإرهاب عمل منظم، تديره جماعة وليس عملا عابرا، وليس انتقاما، وهو عمل مستمر لا ينتهي بضربة واحدة.

- **بين الدولة والأفراد:** فهدف الأفراد إضعاف الحكومة وإسقاطها، وهدف الدولة هو القضاء على خصومها.

- **أهدافها محددة:** يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اقتصادية وغيرها، عن طريق السيطرة على السلطة بالقوة.

- **إضعاف السلطة:** فالهدف الأكبر للإرهاب، هو إضعاف السلطة وإجبارها على القيام بعمل والامتناع عن عمل.

- **عمل داخلي:** يخضع الإرهاب سواء أكان داخليا أم دوليا، للقوانين والمحاكم الداخلية، وتثير هذه النقطة جدالا فقهيا حول معايير التمييز بين ظاهرة الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي من جهة، وطبيعة القوانين الواجب تنفيذها على مرتكبي العمليات الإرهابية.

- **من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي:** تثير العديد من الدراسات إشكالية التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، هذا الأخير الذي لا يختلف عن الإرهاب المحلي من حيث المضمون، فكلاهما عبارة عن أعمال عنف تؤدي إلى حالة الرعب والهلع لدى الأفراد أو فئة محددة أو جمهور محدد، من اجل تحقيق أهداف معينة، أما الخلاف الجوهري بينهما فيكمن في أن الإرهاب المحلي غالبا ما يقتصر على حدود الدولة، وتختص محاكمها بمحاكمة الجناة عملا بمبدأ إقليمية القانون، في حين أن الإرهاب الدولي يتميز بوجود عنصر دولي يضاف إلى عناصر جريمة الإرهاب بوجه عام، ويخلق حالة تنازع في الاختصاص بين المحاكم، وخلافا حول القانون الواجب التطبيق، لذا هناك من يرى أن الفعل الإرهابي يكتسب الصفة الدولية في حالة توافر عنصر خارجي دولي، وهذا العنصر قد يتعلق بجنسية الفاعل أو شركائه، أو بحسب

ISSN. 2352-975X

جنسية الضحية أو الضحايا، أو بمكان تنفيذ الفعل الإرهابي، أو بالمصالح التي تضررت من جراء ذلك، أو بالمكان الذي لجا إليه مرتكبوا الأفعال الإرهابية.(9)

وقد اختصرت لجنة القانون الدولي، في المؤتمر الثاني في باريس 1984 تعريف الإرهاب الدولي على أنه: "أعمال العنف التي تعد من قبيل الإرهاب الدولي، هي كل الأفعال التي تحتوي على عنصر دولي والتي تكون موجهة ضد مدنيين أبرياء، أو ممن يتمتعون بحماية دولية، ويكون من شانها انتهاك قاعدة دولية بغرض إثارة الفوضى والاضطراب في بنية المجتمع الدولي، سواء ارتكبت هذه الأفعال في زمن السلم، أو في زمن الحرب، وهي تتميز عن الجرائم التقليدية بأنها جرائم ضد السلم وضد الإنسانية، وبالتالي فإن قمعها يصبح ذات اهتمام دولي، أما إذا انعدم عنصر الدولية، فإن جميع الأفعال تعالج على نحو ملائم، من قبل كل دولة بنفسها، ووفقا لقوانينها الوطنية".(10)

إجمالا، يعتقد عدد من المراقبين السياسيين أن الحديث عن مفهوم الإرهاب الجديد العابر للحدود بشكل عام، بدأت ملامحه الأولى تتبلور منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، مع تغيير الجماعات الإرهابية لمنطقها في ظل الوضع الدولي الجديد، وقادت ما يسمى بالثورة في شؤون الإرهاب، فعندما كان الإرهاب في الماضي أكثر تحفيزا بالدوافع السياسية والتمويل الداخلي، توجت الحقبة الحالية بتصاعد وتأثير الأبعاد الدينية، في الوقت الذي أصبحت الجماعات الإرهابية أكثر تنظيما وهرمية، في شبكة مؤلفة من مجموعة من الخلايا، تنشط في أكثر من منطقة عبر العالم، وضحايا الإرهاب أصبح يعد بآلاف الأشخاص حول العالم.(11)

زيادة على ذلك، بات الإرهاب الجديد يتطور خارج هياكل الدولة من طرف فواعل غير دولاتية، تستغل الفراغ وضعف الرقابة الموجود في عدد من الدول الفقيرة والضعيفة، للتحرك عبر الحدود وتوسيع قدراتها في الحصول على مصادر مختلفة من الأموال، وتوظيف عال للتكنولوجيا الحديثة كنتيجة لسهولة الوصول إليها.(12)

2-مفهوم الجريمة المنظمة:

-لغة: الجريمة لغة تعني الكسب والقطع، وكسب، كاجترم وفلان أجرم. واجترم فهو مجرم، وجريمة تعني جناية.(13) (الفيروز أبادي، المحيط).

ISSN. 2352-975X

-**اصطلاحا**: تعددت الآراء التي تطرقت لتعريف الجريمة، وذلك لاختلاف العلوم التي تعنى بها، حيث يعرفها علماء الاجتماع بأنها"سلوك يستحق العقاب عليه من وجهة النظر الاجتماعية بغض النظر عن تقنين العقاب عليه من عدمه"، وقد تنوعت تعريفات فقهاء القانون للجريمة، وذلك بتنوع فروع القانون في تناولها للدراسة، حتى أن يمكن القول-عموما- أن الجريمة كمصطلح قانوني ترادف المخالفة للقاعدة القانونية، فكل مخالفة أو خروج عن قاعدة قانونية ما، يعد جريمة تستوجب المسؤولية القانونية لمن ارتكبها، وذهب البعض إلى تعريف الجريمة بأنها " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها عقابا أو تدبيرا احترازيا"، ويحصر هذا التعريف الأخير للجريمة في الأفعال المخالفة لقانون العقوبات والقوانين المكملة له.[14]

– **من الجريمة العادية إلى الجريمة المنظمة**: كانت المخالفات السلوكية في وقت من الأوقات تعتبر كجرائم بسيطة ومحدودة المدى، إلا أنه ومع تعقد أنماط الحياة وانتشار المدن والمجتمعات الحضرية، وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات، وما أدى إليه ذلك من تغيير اجتماعي سريع، وتقدم وتطوير في جميع نواحي الحياة(الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية..)، ساهم في الوقت ذاته في تكوين ظاهرة جديدة للإجرام تتسم بخصائص أكثر تعقيدا، مدشنة مرحلة جديدة في تطور الظاهرة الإجرامية، أو ما يعرف"الجريمة المنظمة".[15]

وهكذا، فالجريمة المنظمة شأنها شأن الجريمة العادية، تطورت لتصبح ذات أبعاد وطنية، واتسعت رقعتها بشكل مستمر ومنتظم، بسبب ازدياد العرض والطلب على السلع والخدمات غير المشروعة التي تقدمها، فمثلا زيادة عرض (إنتاج) المخدرات في دولة ما، وزيادة الطلب عليها في دولة أخرى كسلعة رائجة مربحة، جعل عصابات الإجرام في الدول المعنية تسعى لعقد اتصالات وتعاقدات تجارية عبر –حدود كل من دول الإنتاج، ودول الاستهلاك لتلبية الطلب عليها، ثم بسبب وفرة التقنية، والمواد المستخدمة في تحول المواد من مادة خام إلى مادة أخرى مصنعة(من الأفيون إلى المورفين إلى الهيروين أو الداي استل مورفين، وكانت من أوراق الكوكا إلى معجون الكوكا إلى مسحوق الكوكا أو الكوكايين) أصبحت عصابات الإجرام تحتل بشكل واضح

ISSN. 2352-975X

تمويل المشروعات المزروعة والمحظورة، وتوفير الحماية اللازمة لها في منطقة الإنتاج، ثم نقلها إلى بلد التصنيع ثم تهريبها عبر الحدود الإقليمية لعد من الدول متجاوزة حتى القارات، وصولا بها إلى بلد أو بلدان الاستهلاك.[16]

زيادة على ذلك، فالجريمة المنظمة تطورت في السنوات الأخيرة، حيث اكتسبت خصائص التنظيم وتخطي الحدود، كنتاج للعولمة والثورة التكنولوجية التي عرفها العالم، وتم تداول مفهوم "الجريمة المنظمة العابرة للأوطان" بمعناه الجديد خلال مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بالرم (Palerme) ديسمبر 2000، من حيث أن الجريمة المنظمة هي" مجموعات مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة، وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة".[17]

أما "الاتفاقية العربية مكافحة الإرهاب"[18] التي وقعها وزراء الداخلية العرب في افريل 1998، فقد عرفت ما سمته الاتفاقية "الجريمة الإرهابية" بأنها "هي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي، في أي من الدول المتعاقدة (الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية) أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، يعاقب عليها قانونها الداخلي".[19]

انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف الجريمة المنظمة بأنها: "مؤسسة غير إيديولوجية، تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق، ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية، لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب ".

إذن، ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد أشكال الجرائم التي تندرج ضمن المفهوم الجديد للجريمة المنظمة مايلي: [20]

- تحقيق الإرباح الطائلة من خلال التعامل بتهريب وترويج البضائع، وتقديم الخدمات غير المشروعة، أو ترويج البضائع وتقديم الخدمات المشروعة بطرق غير مشروعة.

ISSN. 2352-975X

- احتكار الأسواق التجارية ومؤسسات المال والتجارة، والأجهزة المتخصصة في تقديم الخدمات.

- زراعة وصناعة وتهريب والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية.

- اللجوء إلى استخدام مختلف وسائل النصب والاحتيال، والتهديد بالعنف والفساد، وذلك بشكل متميز وخفي غير مباشر أحيانا، وفي أحيان أخرى يتم توظيف هذه الوسائل بشكل صريح ومباشر، من أجل تحقيق الربح عن طريق التسلل إلى داخل المؤسسات التجارية، وإفساد ذمم الموظفين العموميين ورجال السياسة.

- غسل أو تنظيف الأموال المتحصل عليها، عن طريق ما ترتكبه من جرائم ضد الاقتصاد (تبييض الأموال)، فالمنظمات الإجرامية أصبحت تعتبر مثل المؤسسات الأكثر تخصصا، حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محظورة وغير شرعية، ومما لاشك فيه فقد استفادت هذه الأخيرة من العولمة المالية، فعدم الانتظام والتوسع في الأسواق المالية الدولية، قدم إمكانات جديدة وتقنيات لإخفاء المواد غير الشرعية والاستثمار في الاقتصاديات الغير الرسمية في ظل التدفق الهائل لرؤوس الأموال.[21]

غير أنه ما يمكن الإشارة إليه، أن الجريمة المنظمة الجديدة عرفت تطورا هائلا في تسعينات القرن الماضي، وهذا أن الاختلاف بين مجموعات الجريمة التقليدية، وجماعات الجريمة الجديدة في علاقاتها مع الدول بدا أكثر وضوحا عما كان عليه في السابق، فعندما كانت جماعات الجريمة التقليدية ذات أصول وطنية وتتحرك على المستوى المحلي فقط، أضحت الجريمة الجديدة تتحرك في الغالب، على مستويات متعددة (محليا، إقليميا، دوليا) ولها القدرة على إجراء عملياتها عبر الحدود، متحدية قوة السلطة الوطنية والدولية، وطورت إستراتيجية معقدة لتتكيف مع القوانين داخل الدول المعنية، خصوصا في ظل الدول التي توصف بالفاشلة والضعيفة، مستغلة ضعف الرقابة على الحدود، كسمة مميزة لهذه الدول والذي في المقابل يعتبر "كمحضن Incubator" للجريمة والنشاطات الأخرى المرافقة لها.[22]

إذن، فيبدو أن العولمة منحت ومن دون قصد فرصة حقيقية، لتطور وترابط مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود هذا من جهة، ولتتقاطع مع ظاهرة الإرهاب الذي أصبح

ISSN. 2352-975X

تهديدا عالميا من جهة أخرى، ولعل الرابط الحقيقي بين مختلف هذه الأنماط غير التقليدية للتهديد، وجود الفراغ ونقص الرقابة الذي تركته الأنظمة الضعيفة والعاجزة عبر أنحاء مختلفة من العالم.

ثانيا: الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة: تكامل أدوار؟

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تزايد الأدبيات التي تفحص في طبيعة الروابط الموجودة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، خصوصا بعد ظهور مفهوم "إرهاب المخدرات"(narco-terrorism) في ثمانينات القرن الماضي، للإشارة إلى بعض المجموعات الإجرامية التي تمتهن تهريب المخدرات واستعمال العنف والتهديد به ضد المدنيين والمؤسسات الحكومية لتحقيق بعض الأهداف السياسية، ويطبق هذا المفهوم إلى حد كبير على ما يعرف بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية"فارك"(the Revolutionary Armed Forces of Colombia (FARC))، وجيش التحرير الوطني في كولومبيا(ELN) اللذان استعملا تهريب المخدرات، الخطف تبييض الأموال، وأشكال أخرى من الجرائم الاقتصادية لتموين العمليات العسكرية لهاته الجماعات الخارجة عن قانون بلدها[23].

وفي هذا الصدد يعتقد الأستاذ "قران واردلو" (Grant Wardlaw) (1987) أن مفهوم إرهاب المخدرات تم توظيفه بشكل ذكي من الحكومات لإسقاطه والتوصيف به على أي جماعة تخرج عن سلطة الدولة ومهما كانت طبيعة هذه الأخيرة: مجموعات من المتمردين، عصابات إجرامية، تنظيمات إرهابية...

ويرى الأستاذ "اليكس سميث"(Alex Schmid) أنه على الرغم من وجود بعض مظاهر التشابه بين خصائص الجريمة المنظمة وخصائص الإرهاب الدولي العابر للحدود، إلا أنه وبشكل عام في مقال له نشر سنة 1996 أن هناك فوارق واضحة يمكن التمييز بها بين الظاهرتين، فالإرهاب يهدف عادة إلى تحقيق بعض المطالب والغايات السياسية، وذلك عن طريق الضغط على النخب السياسية لاتخاذ قرار ما أو الامتناع عن اتخاذ قرار تراه لا يصب في مصلحة الفئة التي تمثلها تلك المجموعة الإرهابية، في حين تسعى التنظيمات الإجرامية إلى تحقيق المكاسب المادية بشتى

ISSN. 2352-975X

الطرق، ومهما اشتد العنف الممارس من لدن التنظيمات الإجرامية فانه لا يرق إلى الضغط الناتج عن تأثير أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

ثم أن الجرائم التي يرتكبها رجال عصابات الجريمة المنظمة تكون إجمالا بدوافع الأنانية والمصالح الشخصية الضيقة، عكس الدوافع الإيديولوجية والسياسية التي تحرك نشاطات التنظيمات الإرهابية، حيث ينظر الإرهابي إلى دافعه في هذه الحالة باعتباره نبيلا وشريفا.

غير أن هذه الاختلافات النظرية بين الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية فقدت جزء من معناها بعد نهاية الحرب الباردة، وجاء إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لما يسمى" الحرب الكونية على الإرهاب" بعد أحداث 11 سبتمبر، ليؤكد فيه المهتمون بشؤون الإرهاب والإجرام، أن العلاقة بين الطرفين تتجه لأن تتزايد أكثر نحو التقاطع في عدة مستويات، فمثلا الجهود الدولية أصبحت تركز مجهودها لتجفيف منابع الإرهاب، باستهداف الأنشطة الإجرامية العابرة للأوطان، وذلك مرده لاقتناع عدد من الدول بوجود شراكة غير معلنة بين المتغيرين، حيث هناك العديد من المؤشرات تدل على أن الإرهاب والجريمة المنظمة، أصبحا أكثر تنظيما وتخصصا في النشاط (متغير مستقل) والنتيجة زيادة التفاعل(متغير تابع).[24]

إذن، فتجفيف مصادر التموين عن التنظيمات الإرهابية يمر حتما من خلال قطع الروابط المالية، الجغرافية وحتى الإيديولوجية الموجودة مع عصابات الجريمة العابرة للحدود في عدد من مناطق العالم، وهذا ما أكده الأستاذ "والثر لاكر" (Walter Laqueur) في كتابه"الإرهاب الجديد"، حين أكد وأنه طوال العقود الماضية كانت هناك هوة كبيرة بين جماعات الجريمة والتنظيمات الإرهابية، غير أن هذه الفجوة بين الطرفين بدأت تضيق خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث فتحت هذه الأخيرة فرصا أوسع للمجموعات الإرهابية لتمويل نشاطها من دخول عالم الإجرام العالمي، سيما وأن تجارة المخدرات عبر القارات مثلا أضحت تمثل اقتصادا ضخما يدر ملايين الدولارات على مموليه، إذن فليس من الغرابة أن تدخل بعض جماعات الإرهاب العابر للحدود إلى هذا السوق لتمويل نشاطاتها، وهنا تتلاقى مصالح المجرم والإرهابي وحتى

ISSN. 2352-975X

بعض الدول في هذه البيئة المعقدة، وإجمالا يمكن تلمس بعض مظاهر التقاطع والتفاعل بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك من خلال المستويات التالية:

- إذا كانت الخبرة التاريخية تثبت أن عصابات الجريمة التقليدية كانت تتفادى الشراكة والتنسيق مع الإرهاب، غير أن هذه المعادلة تغيرت مع السنوات الأخيرة، فحسب عدد من المختصين، حيث طورت جماعات الجريمة الجديدة علاقات مع الجماعات الإرهابية في عدد من مناطق العالم، ولا يستبعد أن تكون الدول الضعيفة أحد حواضنه، حيث وجدت جماعات الإرهاب والجريمة أرضية مشتركة (اعتماد متبادل) في استغلال بعض النشاطات التجارة الغير الشرعية، مثل السلاح والمخدرات وتهريب البشر.[25]

-زيادة على ذلك، فإذا كان المجرمون يتحركون في السابق عن طريق اغتنام الفرص، بينما يتحرك الإرهابيون وفق مخططات مدروسة ومخطط لها مسبقا، فإن الثورة في وسائل الإعلام والاتصال ساهمت وبشكل كبير في جعل كلا من الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للدول، أكثر اقترابا في استعمال "العنف المنظم والممنهج" بشكل واسع، وعلى مستوى جغرافي متقارب.

- أما بالنسبة لأهداف، فكلا من التنظيمات الإرهابية والإجرامية أضحت أكثر اقترابا، فإذا كان رجال الجريمة المنظمة يسعون لتحقيق المكاسب المادية كهدف أساسي، فإن الهدف الأخير أصبح في الوقت الراهن أكثر مزاحمة وجذبا للتنظيمات الإرهابية كأحد مصادر التموين المضمونة للعمليات الإرهابية التي تولد الضغط المطلوب لتحقيق تحقيق مكاسب سياسية معينة، وهو المنطق نفسه بالنسبة لبعض العصابات الإجرامية المتخطية للحدود التي باتت تسعى في بعض الأحيان لتحقيق بعض الأجندة سياسية، أكبر ربما من سعيها لتحقيق المصالح المادية(عصابات تهريب المخدرات في كولومبيا).[26]

- ثم أن النظر إلى وسائل الضغط المنتهجة من كلا الطرفين، فيلاحظ اتساع نطاق العنف وانتشاره على نطاق كبير، ليمس رجال الأمن والمدنيين على حد السواء، فالمجرمون باتوا يعمدون لضرب قوات الأمن والجيش مثل الجماعات الإرهابية متى

ISSN. 2352-975X

سنحت الفرصة، مع تزايد احتمالات استعمال العنف ضد المدنيين من طرف المجرمين والجماعات الإرهابية خصوصا في المناطق الحدودية المعزولة أمنيا، كما أن الجماعات الإرهابية تتعمد نشر الذعر بين المواطنين لإثارتهم ضد السلطات، وإظهار عجزها عن حمايتهم، إذ يوجه العمل الإرهابي ضرباته لرجال السلطة، باعتبارهم رموزا للنظام السياسي، أما أعضاء الجريمة المنظمة، فإنهم يلجؤون إلى إثارة الرعب والذعر لسلب أموال المواطنين، وإذا مارسوا هذا الرعب ضد رجال السلطة، فإنما يهدفون من ورائه إبعادهم، حتى لا يتدخلوا في شؤون الجماعة، بالتالي التخلي عن واجباتهم.[27]

ثالثا: الدول الضعيفة والفاشلة: سلسلة الربط بين الإرهاب والجريمة

تُتهم الدول الفاشلة والضعيفة عبر بعض مناطق العالم بأنها ساهمت وبشكل كبير في تهيئة البيئة المناسبة لنضوج توليفة من الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي العابر للحدود، خصوصا في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فنظرا للعجز البنيوي المؤسساتي الدائم الذي تعاني منه هذه الدول خصوصا في القطاع الأمني، وفرت بداية القواعد المثالية لازدهار أنماط مختلفة للجريمة المتخطية للحدود، مثل تجارة المخدرات والأسلحة وتهريب الأفراد مستغلة في كل ذلك غياب سلطة القانون عن هذه المناطق وخروجها من اهتمامات الدولة، وهي الميزة التي يبدو أن بعض الحركات الإرهابية قد استهوتها، حيث ما لبثت هذه الأخيرة أن زاحمت عصابات الجريمة المنظمة في هذه المناطق الغير المحكومة، ما جعل إمكانية التفاعل بين المتغيرين في نفس الحيز الجغرافي في قضية وقت لا غير.[28]

زيادة على ذلك، فسح الخلل الوظيفي الذي تعاني منه هذه الدول الضعيفة وعجزها عن ضمان تغطية اقتصادية وأمنية مناسبة لكامل أقاليمها، سيما حدودها البرية المترامية المجال لاستغلال هذا الفراغ المؤسساتي من طرف جماعات الجريمة المختلفة، وبنفس القدر بالنسبة للحركات الإرهابية لتنمية وتوسيع نشاطاتها، مستغلة في كل ذلك حاجة سكان المناطق الحدودية المهمشة الذين تضطرهم الظروف المعيشية الصعبة التغاضي أحيانا، بل والتعامل في أحيان كثيرة مع عصابات الإجرام والتنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة لتأمين قوتهم من جهة، وكرد فعل على التهميش

ISSN. 2352-975X

الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي الممارس عليهم من طرف سلطات بلدانهم، وهي تقريبا فرضية أكده تحقيق أجراه خبراء من جامعة "ميريلند" (Maryland) الأمريكية، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه بين سنوات1991 و2001، كان معظم الإرهابيين قادمين من المناطق الأفقر والأقل دخلا في العالم بسبب تدهور الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية لدولهم، وهو ما تستغله الجماعات الإرهابية في هذه المناطق من حيث خبرة النزاعات، الدعم والتدريب، إدخال الأسلحة والموارد المالية ثم استغلال حالة الفراغ الاستراتيجي ضمن هذا الحيز الجغرافي كمناطق للعبور، وفي نفس الوقت كمنطلق للعمليات الإجرامية والإرهابية.

وربما ما سهل أكثر في عملية التواصل والترابط بين المكونات الإجرامية والإرهابية في هذه المناطق المترامية الأطراف، هو أن تلك الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال دفعت أكثر نحو في تعقيد البيئة الأمنية أكثر، ثم أن حركية العولمة وانفتاحها، خلقت وضعية ضعفت فيه الدولة وتأثير نظامها السياسي(احتكار وسائل الترغيب والترهيب) مقابل صعود وهيمنة قطاع الخاص(رجال أعمال وتجار غير شرفاء)، حيث بات بإمكان هؤلاء تحصيل رؤوس أموال ضخمة من بعض الممارسات المشبوهة(جرائم اقتصادية، فساد..) وسهولة تبييضها في الأسواق الدولية.[29]

ولاحظ "ماكاي" أن عولمة العالم اقتصاديا كان له آثار ايجابية على الدول، لكنه أيضا من الواضح أن العولمة شجعت دون قصد، قدرات الأفراد لتنظيم أنفسهم لقيادة جرائم كبيرة ومعقدة عبر الحدود، حيث هذه الجرائم من هذا النمط لم توجد على هذا المستوى من قبل، وهو الشيء الذي دفع "كالدور" لإطلاق صفة الحروب الجديدة (New Wars) على الجرائم العابرة للأوطان بمختلف أشكالها.[30]

ولم يغب في كل هذا الحراك المعقد، والمكون من الإرهاب العابر للدول والجريمة المتخطية الحدود، ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي الذي يعتبر المحفز الرئيسي في معظم الأنظمة الضعيفة، والذي من خلاله يساهم بعض المسؤولين الفاسدين في تفشي هذه التحديات من خلال التلكؤ عن مكافحتها، بل وحتى التواطؤ والانغماس في نشاطات الجريمة المنظمة والإرهاب(رشوة، شراء ذمم)، سعيا لتحقيق بعض المكاسب

ISSN. 2352-975X

المادية(وهو الاتهام الذي كانت توجهه الجزائر للرئيس المالي السابق"أمادو توماني توري " ، حيث أُتهم بالتواطؤ مع جماعات التهريب والجريمة الناشطة عبر الصحراء مقابل مصالح شخصية ضيقة).[31]

مما سبق، يمكن القول أن العلاقة بين الإرهاب والجريمة على المستوى المحلي والدولي، أصبحت في الفترة الراهنة أكثر وضوحا، باعتبار أن كلا طرفي العلاقة هما فاعلان عقلانيان (الأفعال الصادرة من الإرهاب والجريمة تمارس من طرف أشخاص لهم سلوك بأهداف ووسائل معينة) يستعملان العنف والتهديد بالانتقام(الخطف، القتل الابتزاز) كقاسم مشترك بينهما، في ظل طابع التحدي لدور الدولة والقانون للبلدان المعنية بهذه المخاطر.

إن التقارب الذي حدث على أرض الواقع بين ظاهرتي الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، دفع بعض المحاولات التنظيرية لاعتبار طرفي العلاقة كوجهين لعملة واحدة، وتبرز في هذا الصدد دراسة للأستاذين "روبرت غور" و"ليبوف.منشوفا. مكرن وكس" (Ted Robert Gurr, lybov Mincheva Makeronkos)، اللذان طورا مقاربة لفهم طبيعة العلاقة الموجودة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال الاستعانة ببعض المقاربات الفكرية في هذا المجال، مثل بنظرية الحراك الاجتماعي، تحليل النزاعات، وكذا علم الإجرام، واقترحا عددا من المتغيرات المستقلة التي تشجع على نشوء هذا المزيج الغريب بين الإرهاب والجريمة، واهم هاته المتغيرات هي:

-انتشار فكرة "القوميين العالميين"، بمعنى أن تصاعد الحركات الاثنية والعرقية والقبلية في العالم، ومطالبتها بحقوقها خصوصا في بعض من النماذج للدول الضعيفة (إفريقيا مثلا)، أدخل هذه الدول في تطاحنات عرقية ونزاعات مسلحة اضعف من سيطرة الدولة على كامل أقاليمها، وبالتالي ترك هامش جغرافي يمهد لنمو توليفة جديدة من المخاطر والتحديات تضم في طياتها عددا من الحركات متمردة، العصابات إجرامية والتنظيمات إرهابية.

-دور عامل الإكراه الذي قد يكون عاملا مسهلا أو معيقا للتبادل الدولي، ففي ظل غياب أطر رسمية لتبادل البضائع والخدمات بين الجماعات والدول المختلفة

ISSN. 2352-975X

خصوصا المتقاربة جغرافيا، هذا يدفع الأفراد والجماعات المختلفة لتغطية هذا التقصير وتعويض إهمال الدولة لهذا الدور، من خلال إنشاء مجموعات تهريب منظمة، تكون في البداية للسلع الاستهلاكية فقط، ثم تتطور لاحقا نحو المواد المحظورة (السلاح، المخدرات، البشر).

-وأخيرا، يقترح "غور" و" متشوفا" نموذج التفاعل الإرهابي الإجرامي، القائم على الاستقلال الإيديولوجي البرغماتية والنهب، كمؤشرات فعلية لبداية عملية التضامن والاتصال البنيوي بين طرفي المعادلة.

ورغم هذا، فهناك في المقابل عدد من الدارسين شكك في فرضية استغلال الدول الفاشلة أو الضعيفة من طرف الحركات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية المنظمة لتطوير نشاطات متقاربة ومشتركة، فمن الواضح أنه ليس كل الدول الفاشلة مرتبطة بالإرهاب، فمثلا في دراسة للمؤرخ "والثر لكار"، بين أنه من بين 49 دولة مصنفة من الولايات المتحدة الأمريكية أقل نموا في العالم، لا توجد بالضرورة نشاطات إرهابية على أراضيها، وهو ما يفند فرضية تفاعل الإرهاب مع الجريمة في الدول الضعيفة، ويؤكد أن هذه العلاقة تبقى نسبية وغير قابلة للتعميم دائما.

بصفة عامة، فالتفسير العام لتصاعد الجدل عن وجود نوع من التحالف بين التنظيمات الإجرامية المنظمة والحركات الإرهابية العابرة للحدود في أكثر من منطقة عبر العالم والتحذير من ذلك، مرده تحديدا إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير العادلة التي تميز السياسة الدولية، والتي ساهمت وبشكل كبير في تعقيد البيئة الأمنية وتشابك مختلف التهديدات وانتقالها من المستويات المحلية إلى الإقليمية وحتى العالمية.

ومما لاشك فيه أيضا، أن الاضطهاد السياسي وتأثير الانكماش الاقتصادي والظروف الاجتماعية الصعبة في ظل غياب فرص عمل حقيقة للأفراد داخل عدد من الدول، أنتج في المقابل عددا من البؤر المضطربة والحاضنة لمختلف التهديدات المختلفة (الإرهاب، الجريمة، التمرد..) والتي تتيح مجالا خصبا لنموها وترابطها عبر مسافات قصيرة، ومتقاربة، ووفق منظومة وسائل وأهداف تكاد تكون مشتركة ومتشابهة.

ISSN. 2352-975X

غير أنه ورغم هذه الهواجس والمخاوف من وجود روابط مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أن الكثير من دول العالم ما زالت تفصل بشكل قطعي في التعامل القانوني والميداني بين المسائل الإجرامية مع العمليات الإرهابية[32]، فالإرهاب لا يزال ينظر إليه منذ أحداث 11 سبتمبر وفق مقاربات أمنية عالمية تتطلب جهودا دولية مشتركة لمكافحتها، أما الجريمة المنظمة، فتدرك في الغالب كمشكل داخلي تختلف القواعد القانونية في معالجته من دولة إلى أخرى.

أخيرا، فالإرهاب العابر للحدود أو الجريمة المنظمة، وأيا تكن صورهما وأساليب تفاعلهما، فهي مخاطر تتصف بأنه تناسب عكسيا مع العدالة، إذ كلما اتسم المجتمع الداخلي بعدالة نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، قلت ظواهر العنف بمختلف أنواعها، وينسحب الحال على البيئة الدولية، إذ كلما سادت الديمقراطية والمساواة والعدالة في العلاقات بين الدول، وفي البيئة الدولية، تناقضت ظواهر العنف أو الإرهاب، إذ تزول أو تتراجع الأسباب الدافعة إلى ذلك، خاصة على المستوى الدولي.

وعموما، تبقى العلاقة بين الإرهاب والجريمة مرتبطة من جهة بمستوى المصالح الموجود بين الطرفين، ومن جهة أخرى، فالبيئة التي تحتضن هذه العلاقة هي التي تحدد شكل ونمط هذا التفاعل بين المتغيرين، على أنه تبقى لكل منطقة خصوصية تميزها عن باقي مناطق العالم.

الهوامش:

(1)- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفا حويجان، عالم الارهاب: الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب (الأردن، الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2006) ص 21.

(2)- سهيل حسن الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة(الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ط1) ص. 17.

(3)- محمد الصالحة، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، (مركز دراسات الوحدة العربية، عدد21، شتاء2009) ص 64.

(4)- Pierre Botha," United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview", (South Africa, The African Centre
for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD))2004, p12

ISSN. 2352-975X

(http:
//www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2007/Jan/piombo Jan07.pdf) (27/10/2009)

(5)- Quan Li and Drew Schaub," Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis",
Journal of Conflict Resolution, 2004; 48; 230, p131

(6)- Doron Zimmermann, "the transformation of terrorism," the new terrorism", impact scalability and the dynamic reciprocal
threat perception", zurcher beitrage, 2004, p 27
(http: //www.ciaonet.org/coursepack/cp03/cp03g_07.pdf) (27/10/2009)

(7)- علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد(مصر، دار السلام الحديثة، ط1، 2008) ص 29.

(8)- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص28

(9)- محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي: بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية (مصر الإسكندرية، 2007) ص121.

(10)- حسين المحمدي بوادي، المرجع السابق، ص 31.

(11)- Doron Zimmermann,op cit , p25

(12)- Magnus Ranstorp, op.cit, p 42.

(13)- أحمد بن سليمان صالح الربيش، جرائم الإرهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة، أكاديمية نايف للبحوث الأمنية، الرياض، ط1، 2003، ص 09.

(14)- محمد عبد المطلب الخشن، المرجع السابق، ص113.

(15)- Magnus Ranstorp, The virtual sanctuary of al-Qaeda and terrorism in an age of globalization, in International Relations and Security, in , the Digital Age, Edited by Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Routledge, 2007, p36.

(16)- احمد محمد النكلاوي وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات (السعودية (الرياض)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 1999) ص 50

(17)- Gilles Favarel-Garrigues, "La criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer ?", L'Economie Politique n° 15,2002, p 09

(18)- عرفت الاتفاقية الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت بواعثه وإغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة، أو الخاصة أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر."

(19)- احمد محمد النكلاوي وآخرون، المرجع السابق، ص 35

(20)- المرجع السابق، ص 48.

ISSN. 2352-975X

(21)-Gilles Favarel-Garrigues, "La criminalité organisée transnational: un concept à enterrer ?", L'Economie Politique n° 15,2002, p 09

(22)- Programme d'action régional sur la paix et la sécurité, op.cit, p 06

(23)- Annette Hübschle,From Theory to Practice: Exploring the Organised Crime Terror Nexus in Sub-Saharan Africa, Perspectives On Terrorism, Volume 5,Issues3-4 September 2011,p.84.

(24)- Gilles Favarel-Garrigues, op.cit, p11

(25)- mark taylor, " security, development and economies of conflict: problems and responses", fafo ais, Oslo, 2003, p19
(http: //www.fafo.no/pub/rapp/715/index.htm) (27/10/2009)

(26)-John Rollins AND Liana Sun Wyler, Terrorism and Transnational Crime: Foreign Policy Issues for Congress, Congressional Research Service, June 11, 2013, P.10.

(27)- جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي(الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1) 2009، ص 49.

(28)- GTZ Drugs and Development Programme, Drugs and Conflict", Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit
(GTZ) GmbH, German Technical Cooperation, September 2003, p12
(http: //www2.gtz.de/dokumente/bib/07-0470.pdf)
(27/10/2009)

(29)- Quan Li and Drew Schaub, op.cit, p 234

(30)- Herbert M. Howe," Ambiguous Order: Military Forces in African States", (USA, Lynne Rienner,2001) p..04

(31)- Doron Zimmermann, op. cit, p 39

(32)- Frank Bovenkerk and Bashir Abou Chakra, Terrorism and organized crime, In. Forum on crime and society , alex p. Schmid.editor, "United nations office on drugs and crime", Volume 4, Numbers 1 and 2, December 2004, P.13.

ISSN. 2352-975X